



# أشخاص غير مرثيين

النساء والفتيات ذوات الإعاقة والوصول إلى مؤسسات المجتمع  
المدني والمنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
والمخيمات الفلسطينية في لبنان

الباحث

عماد الصيرفي

2013

فريق العمل:

الباحث: عماد الصيرفي

حقوق النشر والطبع محفوظة © لمركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت

ISBN: 978-9950-334-18-2

عنوان المركز:

هاتف: +972 02 2982021

فاكس: +972 02 2982160

صندوق بريد: 14

مكتب غزة – تليفاكس: +972 08 2838884

البريد الإلكتروني: [cds@birzeit.edu](mailto:cds@birzeit.edu)

الموقع الإلكتروني: <http://sites.birzeit.edu/cds/arabic/index.html>

أُنجزت هذه الدراسة بدعم من جمعية المجتمع المفتوح (Open Society Foundation)



## مركز دراسات التنمية

تأسس المركز في عام 1997 كبرنامج بحثي متخصص في الدراسات التنموية. يهدف المركز الى تعميق مفاهيم التنمية وربطها بسياقها العملي من خلال تقديم أطر نظرية ومفاهيمية تتحرى واقع التنمية في فلسطين. وهذا يشمل دراسة التفاعلات بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. فضلاً عن دراسة بنى السلطة والسيطرة القائمة التي تحول دون تحقيق وتنمية مستدامة ارتباطاً بالسياق الذي يفرضه الاحتلال عليها. فمنذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية فرضت قيود مشددة على حق المجتمع الفلسطيني بالتنمية. يرى مركز دراسات التنمية أن الأكثر تعبيراً عن التنمية في فلسطين هي استراتيجيات الصمود والبقاء، وإنتاج بدائل محلية لبنى القوى المهيمنة وبالإضافة الى ذلك فان المركز يسعى الى توفير إطار مؤسسي يمكن من خلاله النظر في جميع القضايا ذات الصلة بالتنمية وبحثها ومناقشتها وذلك بهدف توفير التوجيه والمساعدة العلمية لصناع القرار.

يحاول مركز دراسات التنمية من خلال جمعه بين الابحاث الاكاديمية والنشاطات المجتمعية أن يعزز الربط المحكم بين النظرية والممارسة التنموية اذ تشمل أنشطته في هذا المجال الندوات وورش العمل، والمسوح الميدانية والدراسات التقييمية، وتقييم الاحتياجات. فمن ناحية يعمل المركز على عدد من المشاريع البحثية في شتى المجالات التنموية بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات محلية ودولية. ومن ناحية أخرى ينفذ المركز عدداً آخر من المشاريع المجتمعية التي تهدف الى تمكين الفئات المهمشة ودمجها في عملية التنمية.

تصميم وإخراج: أضواء للتصميم/رام الله

02 2980552

قائمة المحتويات

7.....	1- المقدمة.....
8.....	2- مراجعة الأدبيات والدراسات.....
8.....	2-1- مفهوم الإعاقة.....
9.....	2-2- النساء والفتيات ذوات الإعاقة والإقصاء.....
10.....	2-3- التفاعل مع المجتمع.....
11.....	2-4- الإعاقة في السياق الفلسطيني.....
13.....	2-5- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.....
13.....	2-6- النساء ذوات الإعاقة في الشرق الأوسط وفلسطين.....
15.....	3- الإطار النظري.....
17.....	4- المنهجية.....
20.....	5- تحليل النتائج.....
20.....	5-1- نظرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة تجاه واقعهن.....
24.....	5-2- التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني.....
	5-3- الاتجاهات والانطباعات لدى النساء والفتيات ذوات الإعاقة تجاه أدوار مؤسسات المجتمع المدني.....
27.....	5-4-1- مؤسسات حقوق الإنسان.....
29.....	5-4-2- المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة.....
34.....	5-4-3- المنظمات النسوية.....
38.....	5-4-4- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).....
39.....	5-5- إستراتيجيات التدخل.....
40.....	6- النتائج.....
43.....	6-2- التوصيات.....
47.....	المصادر.....



## المقدمة

تستطلع هذه الدراسة واقع النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان بما يتوافق مع سياق العمل على تعزيز التعاطي مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي في المجتمع الفلسطيني. وتركز هذه الدراسة على واقع النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتفاعلهن مع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة والمنظمات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان. وتستند هذه الدراسة في أساسها إلى فهم ضمني يقول بأن هذه المؤسسات تضطلع بدور لا تخفى أهميته في إفراز التغيير الإيجابي المنشود وتحقيق المساواة لهذه الفئة من فئات المجتمع.

تسعى هذه الدراسة إلى استعراض مدى اعتراف المؤسسات الحقوقية بقضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة، والطريقة التي تتعاطى بها معهن، وكيف تقيّم هؤلاء النسوة والفتيات المنهج الذي تعتمده تلك المؤسسات في التعاطي معهن. كما تقدم الدراسة التوصيات التي ترمي إلى الارتقاء بالعلاقة بين المؤسسات الحقوقية والنساء والفتيات ذوات الإعاقة على نحو يعود بالفائدة على المجتمع بكافة شرائحه وأطيافه.

7

وفي الواقع، تمثل الإعاقة قضية مشتركة تقع مسؤولية العناية بها على جميع القطاعات والمؤسسات في المجتمع. ولذلك، ينبغي للمجتمع أن يعترف بالتمييز الذي تجري ممارسته تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة وانعدام المساواة تجاههن وأن يعمل على إفراز التغيير الإيجابي المنشود في هذه القضية.

وتحتل هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تختبر المواقف القائمة تجاه الإعاقة وتطر فيها وتدرسها من الناحية العملية وعلى أرض الواقع.

وتتناول هذه الورقة بالتحليل الأدبيات والدراسات المتصلة بقضايا الإعاقة، حيث تستعرض مختلف مفاهيم الإعاقة بصفة عامة، والمفاهيم الرئيسية المرتبطة بالنساء والإعاقة بصفة خاصة. كما تحدد الورقة القضايا العامة بشأن الإعاقة ومواطن القلق والمخاوف المتولدة عنها، إلى جانب القضايا التي تمس النساء والفتيات ذوات الإعاقة على وجه الخصوص. وفضلاً عن ذلك، تشمل هذه الدراسة على بحث ميداني أعده فريق العمل بغية الوصول إلى فهم أعمق وأشمل لآراء الأطراف والمؤسسات المعنية بقضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة والتوجهات التي تعتمدها في التعامل معهن. ويشمل هذا البحث الميداني المقابلات التي أجراها فريق العمل مع مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية والمؤسسات العاملة في قضايا الإعاقة. كما شكّل الفريق المجموعات المركزة التي شاركت فيها النساء والفتيات ذوات الإعاقة وأجرى مسحاً ميدانياً يستهدفهن.

## 2- مراجعة الأدبيات

### 2-1- مفهوم "الإعاقة"

تؤثر البنية الاجتماعية التي تتألف منها مجموعة من المجموعات المهمشة على طريقة معاملة أفرادها في المجتمع. وعلى وجه العموم، يمكن القول بأن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من المواقف التمييزية ضدهم. وتتفاوت المناهج النظرية المعتمدة في فهم الإعاقة من النظر إليها باعتبارها قضية طبية، وقضية اجتماعية، وقضية اقتصادية وقضية من قضايا ما بعد الحداثة (Jaeger, 2008).

وفي سياق تعريف الإعاقة ونماذجها، نرى بأن وجهات النظر تتراوح بين تعريف الإعاقة بأنها قصور صحي وتعريفات أخرى تتبنى فهمًا اجتماعيًا للإعاقة. فالنموذج الاجتماعي ينظر إلى الإعاقة باعتبارها من جملة الأبنية الاجتماعية القائمة ويرى بأن القصور يشكل قضية فردية. وفي المقابل، ينظر النموذج الطبي إلى القصور والإعاقة على أنهما يتقاطعان مع بعضهما البعض وأن الإعاقة وظيفية بيولوجية (Mitra, 2006). وتكمن أهمية المنهج (النموذج) الاجتماعي في تعريف الإعاقة في أنه يشكل تحولاً من النظر إليها باعتبارها قضية فردية إلى اعتبارها قضية من قضايا المجتمع، مما يوجب على المجتمع - وليس الفرد - التعاطي معها. كما يركز المنهج الاجتماعي على الطرق التي تتبعها المؤسسات الاجتماعية في اضطهاد الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن الأهمية أن نلاحظ بأن العديد من المناهج النظرية المتبعة في فهم قضية الإعاقة قد ظهرت ضمن إطار النموذجين الاجتماعي والطبي. ولذلك، ينبغي لنا أن ندرك بأن هناك الكثير من النماذج والمفاهيم التي توصف الإعاقة، وأنه ليس هناك من نموذج واحد يمكنه أن يفسر الإعاقة بصورة وافية ومتكاملة. ومن شأن انتشار النماذج والمناهج المختلفة التي تفسر الإعاقة أن يفضي إلى إعداد إستراتيجيات مهمة للتأثير في السياسات القائمة وأن يعزز فهم هذه القضية من خلال وجهات نظر مختلفة ومتفاوتة.

يشكّل النموذج الاجتماعي والتعريفات المرتبطة به جزءاً مهماً من المنهج الحقوقي الذي تتبناه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تشكل الأساس لمنهج التعاطي مع



قضايا الإعاقة من منظور حقوق الإنسان. ويرى هذا المنظور بأن الإعاقة هي نتيجة للتفاعل مع المجتمع. وبناءً على ذلك، فهو يفترض بأن المعوقات الموجودة في المجتمع - وليس اعتلال صحة الفرد - هي ما يسبب الإعاقة. وهذا بدوره يستعرض وجهة نظر مهمة تقول بوجود الاعتراف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش في بيئة تخلو من المعوقات والقيود. ويرفض هذا النموذج وجهة النظر التي ترى بأن الإعاقة هي مشكلة تخص الفرد بعينه، وبالتالي فهو يعترف بأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هي من جملة حقوق الإنسان وتشكل الأساس الذي يركز عليه العمل على التأثير في السياسات (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006). كما تنظر هذه الاتفاقية إلى الدور الذي تضطلع به المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة على أنه جزء أصيل لا يتجزأ من العمل على تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي الواقع، يُستمد المنهج القائم على حقوق الإنسان في قضايا التنمية من طائفة من القيم الجوهرية، التي تتبنى وجهة نظر تقول بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحتاجون إلى الإحسان أو اعتماد منهج خيرى أو رعوي في التعاطي معهم، بل على أنهم أصحاب حقوق. ويقوم هذا المنهج في أساسه على نظرة ترى ضرورة تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم في المجتمع، وإنفاذ حقوقهم باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جملة حقوقهم الأخرى. وفضلاً عن ذلك، يسعى هذا المنهج إلى بيان الحقوق الواجبة لهؤلاء الأشخاص والواجبات الواقعة على عاتق مؤسسات الدولة والمنظمات الحقوقية والمجتمع بعمومه.

## 2-2- النساء والفتيات ذوات الإعاقة والإقصاء

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة إحدى أكبر مجموعات الأقليات في العالم. وبموجب ما جاء على لسان البنك الدولي، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة هم أكثر عرضة للتهميش في مجتمعاتهم على نحو يفوق المجموعات الأخرى، وهم عرضة أيضاً لمستويات أعلى من الفقر والحرمان من التعليم والبطالة (World Bank, 2005).

وغالباً ما يتم تجاهل الاختلافات القائمة على أساس العرق والنوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية فيما يتصل بقضايا الإعاقة. وقد كان هذا التجاهل حاضراً في الحركات الاجتماعية الأخرى،

حيث تعرضت النساء ذوات الإعاقة في حالات ليست بالقليلة للإقصاء من حركة حقوق الإعاقة والحركات النسوية بعمومها. ويفرض الحرمان المزدوج الذي تعيشه المرأة ذات الإعاقة العقبات والقيود التي تحول دون اضطلاعها بدورها في المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه النساء ذوات الإعاقة أوضاعاً اقتصادية واجتماعية ونفسية صعبة تنفردن بها لكونهن نساء ذوات إعاقة. كما ينظر المجتمع إلى هؤلاء النساء على نحو أكثر سلبية من الرجال ذوي الإعاقة (Asch & Fine, 1988).

وفضلاً عما تقدم، تتفاوت درجة تأثير الرجال والنساء بالإعاقة. وفي العادة، لا يتم التفريق بين هذه التجارب والخبرات إلا في حالات قليلة (Habib, 1998). فبينما يرجح أن يقبل الرجال ذوو الإعاقة على الزواج والمشاركة في الحياة الأسرية، فإن معظم المجتمعات تحرم النساء ذوات الإعاقة من الزواج أو إنجاب الأطفال (Boylan, 1991).

### 2-3- التفاعل مع المجتمع

تعبر الكثير من النساء ذوات الإعاقة عن أشكال من التمييز والإذلال الذي يتعرضن له في سياق تفاعلهن مع أفراد المجتمع (Lonsdale, 1990). ففي الواقع، تتقبل المجتمعات العديد من الجرائم التي ترتكب بحق النساء والفتيات ذوات الإعاقة. كما تفتقر هؤلاء النساء والفتيات إلى الأنظمة التي تكفل تقديم الدعم لهن والتدابير التي تتيح لهن الوصول إلى المؤسسات التي تقدم مثل هذا الدعم، والتي تسمح لهن بتفادي الأوضاع التي يتعرضن للعنف فيها.

وفي الحالات التي تسعى فيها النساء ذوات الإعاقة إلى الحصول على المساعدة من المؤسسات ذات العلاقة، فهن يجدن أن شمولهن في البرامج التي تنفذها هذه المؤسسات هامشي في العادة. بل إن تلك البرامج لا تشمل النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الكثير من الحالات. وفي الغالب، لا يميل العاملون في الأجهزة القضائية إلى تصديق النساء ذوات الإعاقة أو أخذ قضاياهن على محمل الجد في الحالات التي يحاولن فيها الحصول على المساعدة من خلال هذه الأجهزة.

وفضلاً عن ذلك، غالباً ما تغيب مشاركة النساء ذوات الإعاقة في المنظمات النسوية إلى حد اعتبارهن "غير مرئيات"، ولا سيما في المواقع القيادية فيها. كما تفتقر السياسات التنظيمية

إلى توجه عام يراعي قضايا الإعاقة. وهذا بدوره يعزز إقصاء النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المشاركة في هذه المنظمات (Fiduccia and Wolf, 1999: 26).

## 2-4- الإعاقة في السياق الفلسطيني

تخضع الأراضي الفلسطينية للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتعتمد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية اعتماداً كبيراً. وغالباً ما يُرصد هذان العاملان على أنهما السبب الذي يقف وراء عدم إنفاذ القانون الفلسطيني بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقع طائفة كبيرة من الخدمات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن نطاق عمل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية.

وفي الواقع، يفرض الاحتلال الإسرائيلي العقوبات الاقتصادية والاجتماعية أمام أبناء الشعب الفلسطيني، كما يخلق المعوقات التي تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية (Khan 2004)، ناهيك عن القيود التي يفرضها على حركة المواطنين وتقلهم بين بلداتهم وقراهم وإغلاق الحدود أمامهم. ومن الأهمية، في هذا المقام، أن نلاحظ بأن ما نسبته 5% من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يبلغون 18 عاماً فأكثر من العمر يُرجعون السبب في إعاقتهم إلى الإجراءات الإسرائيلية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

ويُعتبر المنهج الطبي والمنهج الخيري (الرعي) في التعاطي مع قضايا الإعاقة من أكثر المناهج السائدة في المجتمع الفلسطيني، مما يجعل الانتقال إلى المنهج الحقوقي في التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بطيئاً ويستوجب رفع مستوى الوعي في أوساط المجتمع بعمومه.

وكان من بين الإنجازات الملموسة التي حققتها حركة حقوق الإعاقة في فلسطين صدور القانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من أن عدم تنفيذه على أرض الواقع ما يزال يمثل مشكلة رئيسية. وتقع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، شأنها شأن الكثير من حقوق المواطنين الفلسطينيين، ضمن نطاق عمل وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى جانب وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في المخيمات الفلسطينية. ويدل هذا الوضع

على أنه يجب النظر إلى الإعاقة باعتبارها قضية عامة تشترك فيها جميع القطاعات المعنية. وعضواً عن ذلك، يُنظر إلى الإعاقة من منظور المنهج الخيري (الرعوي) (Norad, 2012).

وفي العام 2011، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المسح الوطني حول الأفراد ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية، وهو ما يمثل خطوة مهمة على صعيد الاعتراف بحقوقهم. ويُنظر إلى التقارير الإحصائية والمسوحات الوطنية على أنها تشكل جزءاً مهماً من التعاطي مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي، وذلك على النحو الذي تقرره اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 2006). كما تعتمد المناهج الحقوقية على التعاون بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات القاعدية العاملة في مجال الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل رفع مستوى الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مراعاة قضاياهم ودمجها في السياسات والبرامج التي تطبقها هذه المؤسسات.

ويُلقي المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الضوء على واقع الأشخاص ذوي الإعاقة ودرجة التهميش التي يعيشونها ويعانون منها في المجتمع الفلسطيني. ويخلص هذا المسح إلى نتيجة مفادها أن ما يزيد عن ثلث الأفراد ذوي الإعاقة لم يلتحقوا أبداً بالتعليم، وأن ثلث هؤلاء الأفراد لم يسبق لهم أن تزوجوا. كما أن ما يقرب من 22% من الأفراد ذوي الإعاقة في الأراضي الفلسطينية توقفوا عن التعليم بسبب المعوقات البيئية والمادية التي واجهوها في سبيل تحصيلهم العلمي. وفضلاً عن ذلك، يواجه الأفراد ذوو الإعاقة صعوبات جمة في الحركة المادية داخل المجتمع بسبب انعدام قدرتهم على الوصول إلى المرافق العامة، كما يواجهون المعوقات البيئية والصعوبات الناجمة عن عدم مواءمة البنية التحتية في البيئة المحيطة بهم والصعوبات التي تحول بينهم وبين تأدية أنشطتهم اليومية. كما يعاني الأفراد ذوو الإعاقة من المواقف السلبية التي يُبديها المجتمع تجاههم. ومن جانب آخر، تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة صعوبات مضاعفة في الحركة داخل الحيز العام إذا ما قارنناهن بنظرائهن من الذكور الأشخاص ذوي الإعاقة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011).

وبناءً على ذلك، يعاني عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة من التمييز والإقصاء من المجتمع بسبب المعوقات المختلفة التي تحول دون قدرتهم على الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني

والمنظمات الحقوقية والتواصل معها. ومن الأهمية، كذلك، أن نلاحظ بأن الأشخاص الذين لديهم أنواع معينة من الإعاقة يواجهون قدرًا أكبر من التمييز والإقصاء، بما فيه التمييز والإقصاء من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

## 2-5- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بالحقوق المدنية أو الاجتماعية التي تكفلها الحكومة اللبنانية وترعاها، مما يتسبب في حرمانهم وتهميشهم من جانب المجتمع اللبناني بجميع أطيافه وشرائحه. فلا يُسمح لهؤلاء اللاجئين بالعمل في مهن غير المهن العشرين المحددة لهم، كما أنهم لا يُعتبرون مواطنين رسميين في أي دولة من الدول. وفي هذا السياق، تعاني النساء والفتيات ذوات الإعاقة من عوامل رئيسية تسهم في تهميشهن وحرمانهن من حقوقهن، حيث تجتمع هذه العوامل لتشكيل عاملاً ثلوثياً مركباً يضم النوع الاجتماعي والإعاقة واللجوء. وتتمدد هؤلاء النسوة والفتيات على تلقّي الخدمات من وكالة الغوث (الأونروا) ومؤسسات المجتمع المدني. فضلاً عن ذلك، لا تُعتبر النساء والفتيات ذوات الإعاقة مؤهلات للاستفادة من القانون الخاص بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، والذي تقتصر أحكامه على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة اللبنانيين دون غيرهم. وقد خلص الاستعراض الدوري الشامل، الذي يصدر عن ائتلاف منظمات المجتمع المدني في لبنان، إلى أن اللاجئين الفلسطينيين من ذوي الإعاقة يعانون من التمييز والإقصاء ويعيشون في ظروف مزرية. كما يواجه هؤلاء اللاجئون مشاكل متكاثرة، من بينها الحرمان من التعليم الشامل والخدمات الصحية وفرص العمل وانعدام قدرتهم على بناء منازل تؤويهم (بسبب وضعهم كلاجئين)، وذلك بالإضافة إلى جملة من أشكال الإقصاء والتمييز.

## 2-6- النساء ذوات الإعاقة في الشرق الأوسط وفلسطين

يتضمن الكتاب الذي ألفته لنا أبو حبيب «النوع الاجتماعي والإعاقة: تجارب النساء في الشرق الأوسط» (Habib, 1988) عدداً من المقالات التي تستعرض وجهات النظر التي تُبديها النساء ذوات الإعاقة حول أوضاعهن في المنطقة. ويناقش هذا الكتاب حركة حقوق الإعاقة ويسوق الانتقادات للمنهجية التي تعتمد في التعاطي مع أبعاد النوع الاجتماعي. فضلاً عن ذلك، ترى المؤلفة بأنه ليس هناك من أدلة حقيقية تثبت أن النساء ذوات الإعاقة قد استفدن من الحركة النسوية، لا سيما

وأن الإحصائيات والأبحاث الرسمية عادةً ما تتجاهل الاختلافات القائمة بين النساء أنفسهن.

لقد دأب المجتمع الفلسطيني، على مدى تاريخه، على النظر إلى الإعاقة باعتبارها مصدرًا للخزي والخلج في الأسرة، وكان الأشخاص ذوو الإعاقة يُعدّون غير مرئيين إلى حد كبير. ومع ذلك، فلم يزل الأشخاص ذوو الإعاقة من الذكور يحظون بالمزايا والأفضلية بالمقارنة مع النساء ذوات الإعاقة، حيث يتمتعون بأهمية اقتصادية داخل أسرهم. وفي المقابل، يُنظر إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة في أحوال ليست بالقليلة على أنهن يشكّلن عبئاً على الموارد المتاحة لأسرهن، وعلى أنه ليس هناك من أمل في زواجهن. وبالإضافة إلى ذلك، فليس بالغريب أن نرى النساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن للإخفاء، بحيث ينحصر تفاعلهن وتواصلهن في أسرهن دون غيرها.

وقد طرأ بعض التحسن، على وضع النساء والفتيات ذوات الإعاقة وعلى مشاركتهن في المجتمع المدني. ومع ذلك، فما تزال حقوق النساء الفلسطينيات في عمومها تعاني من مشاكل تستوجب حلها وتجاوزها (Habib, 1997).

تدرس هذه الورقة التفاعل بين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان. وتشكل هذه الورقة جزءاً من مشروع يعنى بدراسة إمكانية وصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى أركان العدالة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان وتستند هذه الورقة في تركيزها على دراسة مؤسسات المجتمع المدني إلى المنهج القائم على التعاطي مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي ومع الدور المحوري الذي تضطلع به هذه المؤسسات، والمجتمع بعمومه، في تعزيز وتنفيذ المعايير الإيجابية التي تراعي معاملة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين وعلى نحو يكفل لهن الوصول إلى المؤسسات المذكورة. ومن الأهمية بمكان أن نقيّم السياسات والبرامج والجهود التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني للتأكد من شمول النساء والفتيات ذوات الإعاقة فيها. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتحديد ما إذا كانت مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة والمنظمات المعنية بقضايا الإعاقة تتخذ التدابير الكافية لضمان تمثيلهن في برامجها بصورة تامة ومتساوية مع الآخرين.

## 3- الإطار النظري

تستند الرؤية التي تعتمدها منظمات حقوق الإنسان العاملة في فلسطين إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتشريعات المحلية. ويتبنى عدد كبير من المنظمات النسوية في فلسطين منهجاً يقوم على حقوق الإنسان في التعاطي مع حقوق المرأة، حيث يؤكد هذا المنهج على أهمية ضمان مشاركة المرأة في عملية التنمية.

وفي سياق تقييم التفاعل القائم بين النساء والفتيات ذوات الإعاقة ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المرأة ضمن إطار المنهج الذي يقوم على أساس التعاطي مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي، فمن الأهمية أن ندرس وضع هؤلاء النساء والفتيات على أرض الواقع. ومما تجدر الإشارة إليه أن عدداً كبيراً من مؤسسات المجتمع المدني شاركت في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث اضطلع المجتمع المدني بدور أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية ومتابعتها على الصعيد القانوني وعلى صعيد الممارسات الفضلى التي يجب مراعاتها في تنفيذها.

لا تشكل حقوق الإنسان المسؤولية الحصرية التي تضطلع بها الدولة ومؤسساتها، بل تؤدي مؤسسات المجتمع المدني، من قبيل منظمات المرأة والمؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة ومنظمات حقوق الإنسان، دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وتقديم العون والمساعدة في إنفاذها ومراقبة وضعها. وتؤدي هذه المنظمات والمؤسسات أدواراً رسمية وغير رسمية في هذه الإجراءات.

وفي هذا السياق، تشدد المادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، ولا سيما ممثلو المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية والتنسيق مع الأجهزة المعنية في الحكومة.

وتتناول الفقرة الثانية من المادة (33) من الاتفاقية المذكورة الدور الذي تؤديه منظمات حقوق الإنسان في متابعة وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يُنظر إلى هذه المنظمات باعتبارها آلية مستقلة لا يُستغنى عنها في مراقبة هذه الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ (Lord, 2007).

وفي هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى تقييم طبيعة العلاقة القائمة بين النساء ذوات الإعاقة والمؤسسات الحقوقية، والنظر في مدى سريان النتيجة التي خلصت إليها فيدوشيا وولف بشأن

عدم إدماج هؤلاء النساء في أعمال التنمية والخدمات العامة على فلسطين (Fiduccia and Wolfe, 1999). كما تستعرض هذه الورقة التوصيات التي تستهدف الارتقاء بهذه العلاقة وتحسينها.

يهدف أحد النماذج المعروفة، والذي أعدته رابطة الخدمات التطوعية فيما وراء البحار (Voluntary Service Overseas (VSO))، إلى شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التنمية من خلال جملة من العوامل الأساسية (VSO, 2006). وتشمل هذه العوامل:

- 1) التزام المؤسسة المعنية شمول الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث تترجم هذا الالتزام إلى سياسة من خلال السياسات الشمولية التي تعدها لهذه الغاية.
- 2) توعية الأفراد والموظفين العاملين في المؤسسة.
- 3) تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الاطلاع على السياسات والممارسات المرعية في أماكن العمل.
- 4) ضمان شمولية البرامج التي تنفذها المؤسسة، بحيث تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة فيها.
- 5) التأكد من إزالة المعوقات التنظيمية على المستوى السياساتي العام.
- 6) ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على نحو يعكس الواقع ويعبر عنه، مع التركيز على أبعاد النوع الاجتماعي.



## 4- المنهجية

تشتمل المنهجية التي اعتمدها في إعداد هذه الدراسة على عدد من المراحل:

## مرحلة المشاورات مع المؤسسات الاجتماعية:

حيث أجرينا المقابلات مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المرأة والمؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان. وتهدف هذه المرحلة إلى إلقاء الضوء على وجهات النظر التي يحملها المجتمع المدني والنساء والفتيات ذوات الإعاقة والمواقف والمفاهيم التي يتبنونها تجاه حقوق هؤلاء النساء والفتيات ووصولهن إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية.

وقد اشتملت المقابلات التي أجريت مع مؤسسات المجتمع المدني على:

## قطاع غزة:

الجمعية الوطنية لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ومركز شؤون المرأة، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وجمعية المرأة المبدعة، ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، ومركز الميزان لحقوق الإنسان، ومؤسسة فلسطين المستقبل للطفولة (مركز الشلل الدماغي) ومركز رام الله لحقوق الإنسان.

## الضفة الغربية:

الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسة الحق (القانون من أجل الإنسان)، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وطاقم شؤون المرأة.

## المخيمات الفلسطينية في لبنان:

اللجنة الشعبية (مخيم برج البراجنة)، وجمعية التأهيل المجتمعي، وجمعية كرم للأشخاص ذوي الإعاقة، وجمعية شباب من أجل التنمية، وجمعية تنمية بلا حدود وجمعية مساواة (مركز نبيل بدران للأشخاص ذوي الإعاقة).

## المجموعات المركزة:

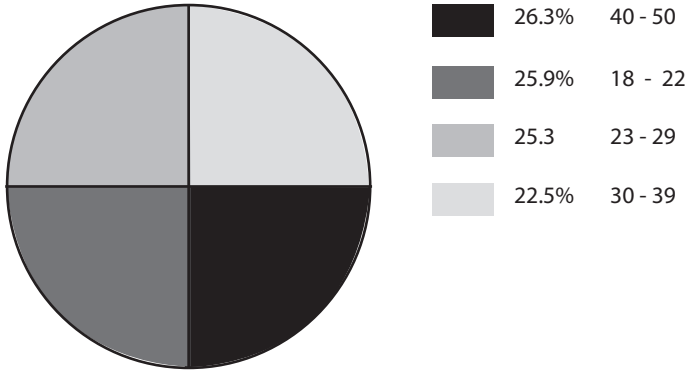
تم عقد تسع مجموعات مركزة شاركت فيها النساء والفتيات ذوات الإعاقة من مناطق مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان.

## المسح الميداني:

اشتمل المسح الميداني الذي أجريناه في سياق العمل على إعداد هذه الدراسة على تعبئة ما مجموعه 502 استمارة، حيث تم توزيع 201 استمارة، منها في الضفة الغربية، و150 استمارة، في قطاع غزة و151 استمارة، في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد تم اختيار العينات المبحوثة من خلال عدد من الطرق، منها طريقة كرة الثلج المتدرجة لتسهيل الوصول إلى فئات مختلفة ومتنوعة من النساء ذوات الإعاقة. وقد استعنا في ذلك بالجهات والمؤسسات المجتمعية التي قدمت المعلومات المطلوبة التي نحتاج إليها في هذا الجانب.

## الفئات العمرية:

يمثل الرسم البياني التالي الفئات العمرية للأشخاص الذين شملها المسح:



### الخلفية التعليمية

- 33% من المشاركات في المسح كُنَّ من الأميات.
- 38% من المشاركات حصلن على تعليم دون الثانوية العامة.
- 13% أكملن مرحلة التعليم الثانوي.
- 65% من المشاركات في المسح من اللاجئيين.

### أنواع الإعاقة

- 13, 1% من المشاركات لديهن إعاقات بصرية.
- 11, 6% من المشاركات لديهن إعاقات سمعية.
- 35, 9% من المشاركات لديهن إعاقات حركية.
- 17, 3% من المشاركات لديهن إعاقات ذهنية.
- 2, 4% من المشاركات لديهن إعاقات في النطق.
- 19, 7% من المشاركات لديهن إعاقات مركبة (أكثر من إعاقة واحدة).

### دخل الأسرة

- 45% من المشاركات وصفن أسرهن بأنها ذات دخل محدود.

### تحليل نتائج المسح مع المشاركات في المجموعات المركزة:

تم تنظيم 12 مجموعة مركزة تضم نساء وفتيات ذوات إعاقة في المناطق المستهدفة، حيث جرى استعراض نتائج المسح وتحليلها مع المشاركات فيها.

## 5- تحليل النتائج

## 5-1- نظرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة تجاه واقعهن

كما هو الحال في الأدبيات والدراسات ذات الصلة، تُعتبر النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة لممارسة التمييز بحقهن والنظر إليهن بصورة سلبية من جانب المجتمع، مما يؤثر على الطريقة التي ينظرن فيها إلى واقعهن وعلى طريقة تفاعلهن مع المجتمع بعمومه. وقد عبّرت النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن القلق الذي يساورهن بسبب التمييز والإقصاء الذي يواجهنه من خلال مجموعة متنوعة من الطرق وعلى عدة مستويات. فبدأً من مستوى الأسرة، صرحت النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأنهن يلاقين معاملة أسوأ من المعاملة التي يحظى بها أشقاؤهن، وأنهن يشعرن بأنهن أكثر عرضة للحرمان من التعليم فيها. وترى هؤلاء النسوة والفتيات بأن أسرهن تمنح الأفضلية لأشقائهن الذين لا يعانون من إعاقات. وعلى وجه العموم، ينظر المجتمع نظرة سلبية تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يحصلن على التعليم. فضلاً عن ذلك، تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة الصعوبات في الوصول إلى الأماكن العامة باستخدام وسائل المواصلات، كما يفترقن إلى القدرة على الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية ويعانين من غياب المواءمة والتسهيلات البيئية والمادية المناسبة في مجتمعاتهن. كما تعاني النساء والفتيات ذوات الإعاقة من الإقصاء من الحياة الاجتماعية، وهن يشعرن بأنهن أكثر عرضة للإيذاء والاستغلال. وتشعر هؤلاء النساء والفتيات بأنهن أكثر عرضة للحرمان من العديد من حقوقهن الأساسية، كالعمل والزواج والرعاية الصحية والميراث. وتلعب هذه التوجهات والانطباعات دوراً في علاقات النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بالإضافة إلى واقعهن، مع المؤسسات الحقوقية ومع المجتمع بعمومه.

وقد عبّرت المشاركات في مختلف المجموعات المركزة عن واقع النساء والفتيات ذوات الإعاقة واحتياجاتهن بصورة صريحة، حيث دأبن على التأكيد على شعورهن بالإقصاء من كافة مجالات الحياة. وتشكّل المواقف التي يحملها المجتمع تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، كالتشفقة والسخرية والإقصاء الاجتماعي، أحد أبرز الجوانب التي ركزت عليها المشاركات في مداخلتها في المجموعات المذكورة. وتقول غالبية النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي امتلكن القدرة على

تغيير واقعهم والتحول إلى عناصر فاعلة في المجتمع بأن هذا التحول يمثل صراعاً مستمراً ويعتمد على التوجهات والانطباعات الشخصية التي تمكنهن من التغلب على المعوقات التي تضعها الأسرة والمجتمع أمامهن. وهذا يدل على أن المجتمع ينظر إلى الإعاقة كما لو كانت قضية فردية، وليست قضية مجتمعية. وبذلك، تتماشى هذه النظرة مع المنهج الطبي في التعاوي مع الإعاقة. فضلاً عن ذلك، صرحت النساء والفتيات ذوات الإعاقة المشاركات في المجموعات المركزة بأنهن يواجهن أشكالاً متباينة من المعوقات المجتمعية حسب البيئة التي يعشن فيها، كما قالت أخريات بأن مشكلاتهن تتفاقم بسبب كونهن نساء إلى جانب كونهن ذوات إعاقة.

واستعرضت النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن وجهات نظرهن حول الزواج، حيث عبّرن عن خشيتهن من النظرة التي ترى الزواج من امرأة أو فتاة ذات إعاقة هو بمثابة ارتباط بشخص ذي قيمة أدنى ولا يستطيع الاضطلاع بدوره في المجتمع أو الزواج. فضلاً عن ذلك، فغالباً ما يتم إخفاء الإعاقة عن المجتمع، حيث يُنظر إليها على أنها تجلب الخزي والعار على الأسرة. وفي هذا السياق، تعتقد النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأن هذه الظاهرة تطفئ على حياتهن على نحو يفوق نظرائهن من الذكور ذوي الإعاقة. وترى هؤلاء النساء والفتيات بأن الرجال ذوي الإعاقة يحظون بقدر أكبر من القبول في المجتمع وأنهم يتمتعون بفرص أفضل منهن. كما تطرقت المبحوثات إلى حوادث العنف التي تُرتكب بحق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في مجتمعاتهن.

وتنظر النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى واقعهن على أنه واقع مرير بالمقارنة مع النساء اللاتي ليس لديهن من الإعاقة. ففي هذا السياق، تعتقد ما نسبته 58% من المشاركات في المسح بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يعانين من العنف اللفظي أكثر من النساء والفتيات الأخريات، حيث ترى 68% من المبحوثات في الضفة الغربية وقطاع غزة انتشار هذه الظاهرة مقابل 36% في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد دأبت المشاركات في المجموعات المركزة على إثارة هذه المسألة، حيث اعتبرن أنها تحد من قدرتهن على التواصل مع مجتمعاتهن وتعزيز ارتباطهن بها. وقد اتفقت 73% من المشاركات في المسح على أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يلاقين معاملة تتبع من توجهات خيرية (حيث بلغت هذه النسبة 49% في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بالمقارنة مع 83% في الضفة الغربية وقطاع غزة). وهذا يمثل النظرة الخيرية (الرعوية) السائدة تجاه الإعاقة على وجه العموم. كما تعتقد 35,2% من المشاركات في المسح بأن النساء

والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن للعنف الجسدي أكثر مما هو حال النساء اللواتي لا يعانين من إعاقات (4, 25% في المخيمات الفلسطينية في لبنان، وحوالي 38% في الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتشعر 3, 28% من المشاركات بأنهن أكثر عرضة للتحرش الجنسي من غيرهن. وقد أكدت المشاركات على انتشار هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى التجارب المختلفة التي أثرتها في نقاشات المجموعات المركزة، حيث اعتقدت المشاركات بأن إعاقتهن جعلتهن أكثر عرضة لمثل هذه التجارب. وعلاوةً على ذلك، تشعر النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأنهن معرضات للحرمان من حقوقهن الأساسية، بما فيها الميراث، أكثر من الأخريات (7, 28% في المخيمات الفلسطينية في لبنان، و4, 47% في الضفة الغربية و6, 41% في قطاع غزة).

«كنت في المستشفى في مرة من المرات، ورأيت أمًا تريد أن تُجري عملية لاستئصال الرحم لابنتها التي كانت ذات إعاقة.»

مشاركة في إحدى المجموعات المركزة، نابلس، الضفة الغربية

وقالت امرأة تعاني من إعاقة سمعية بأن سائقي سيارات الأجرة يسخرون منها ويقولون لها بأنها جميلة وأنهم يريدون الزواج منها، وهم يعتقدون بأنها لا تفهم ما يقولون.

مشاركة في إحدى المجموعات المركزة، خان يونس، قطاع غزة

كما تطرق البحث إلى الفرضية التي تسوقها الأدبيات والدراسات ذات العلاقة، والتي ترى بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر والجهل والبطالة. ففي ما يتصل بالتعليم، صرحت 40% من المشاركات في المسح بأنهن اضطررن إلى التوقف عن التعليم رغمًا عنهن. وقالت النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأنهن يشعرن بعزلة أكبر من الأخريات وتقل فرصهن في الخروج من منازلهن (36% في قطاع غزة، و8, 44% في الضفة الغربية و7, 14% في المخيمات الفلسطينية في لبنان). كما ركزت المشاركات في المجموعات المركزة على أنهن لا يذهبن إلى الأماكن العامة بسبب ما يقوله الآخرون عنهن، وهو ما يعزز عزلتهن عن مجتمعاتهن ويحد من اندماجهن فيها. وحسب ما نرى في الأدبيات والدراسات المنشورة في هذا المجال، تعاني النساء والفتيات ذوات الإعاقة من المواقف السلبية تجاههن في الأماكن العامة، حيث يُنظر إلى «تصرفهن

بشكل طبيعي» بصورة سلبية في بعض الأحيان، وهو ما يخلق المعوقات أمام تفاعلهم مع الآخرين.

«عندما أذهب إلى المناسبات الاجتماعية، عادةً ما أسمع الناس يقولون "لماذا تأتي هذه إلى هنا"، فرجلاها ضعيفتان. حتى أنني أواجه نظرات سلبية من زوجي وعائلتي». مشاركة في إحدى المجموعات المركزة، الضفة الغربية.

وفضلاً عما تقدم، أشارت النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى أن المواصلات تمثل مشكلة رئيسية لهن (حيث عبرت عن هذه المشكلة 4, 67% في المخيمات الفلسطينية في لبنان وحوالي 84% في الضفة الغربية وقطاع غزة). وفي الواقع، تحد هذه المعضلة من قدرة هؤلاء النساء والفتيات على الوصول إلى الأماكن العامة. وفي إحدى ورشات العمل التي نُظمت لمناقشة نتائج المسح الميداني، صرحت المشاركات بأنهن يواجهن المشاكل في المواصلات على الدوام بسبب انعدام قدرتهن على الوصول إليها وبسبب أوضاعهن الاقتصادية وارتفاع تكلفة المواصلات والمواقف السلبية التي يتعرضن لها عند استخدامها. وهذا بدوره يؤثر على قدرة هؤلاء النساء والفتيات على الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني أو حتى المشاركة في النشاطات اليومية البسيطة. وتشكل القدرة على الوصول إلى الحيز العام إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، حيث عبّرت عن ذلك 54% من المشاركات في المسح في المخيمات الفلسطينية في لبنان مقابل 83% في الضفة الغربية و77% في قطاع غزة.

وفيما يتصل الوعي بالقانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمعرفة به، صرحت 50% من المشاركات في المسح في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنهن على معرفة بسيطة بهذا القانون أو أنهن لا يملكن القدر الكافي من المعلومات عنه. وفي المقابل، أشارت 28% من المشاركات في الضفة الغربية و39% في قطاع غزة بأنه لم يسبق لهن أن سمعن بهذا القانون. وهذا يدل على قلة وعي النساء والفتيات ذوات الإعاقة بحقوقهن. وفضلاً عن ذلك، أشار عدد كبير من النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأنهن لا يُبدین قدرًا كبيرًا من الاهتمام بهذا القانون لأنه غير مطبق على أرض الواقع. كما تعتقد ما نسبته 10% إلى 15% من المشاركات في جميع المناطق التي شملها المسح بتوفر الإمكانية التي تتيح لهن التوجه إلى المؤسسات الرسمية لرفع الشكاوى بشأن الانتهاكات التي تمس حقوقهن في مختلف الحالات.

وتعتبر النساء والفتيات ذوات الإعاقة عناصر فاعلة في المجتمع المدني، حيث بلغت نسبة المشاركات اللواتي ينتسبن إلى عضوية مؤسسة من المؤسسات 31% في قطاع غزة و22% في الضفة الغربية و1, 14% في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

## 5-2- التفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني

بناءً على نموذج شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التنمية، الذي أعدته رابطة الخدمات التطوعية فيما وراء البحار، تتخذ المؤسسات الحقوقية بعض الخطوات التي ترمي إلى شمول النساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامجها ونشاطاتها. ولكن هذه المساعي تقتصر على عدد ضئيل من المؤسسات، وهي لا تشكل اتجاهًا عامًا. وعلى وجه العموم، تشكل معظم الجهود التي تُبذل في هذا الإطار جانبًا من العمل على ضمان تكامل البرامج التي تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة ورفع مستوى وعيهن ودمجهن في أماكن العمل وضمان مشاركتهن المباشرة فيها. وهذا يشمل العمل على صعيد البرامج بغية التأكد من أنها تشمل النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وتنظيم ورشات العمل والدورات التدريبية المخصصة التي تستهدف الطواقم العاملة في قضايا الإعاقة، والعمل على إزالة المعوقات التي تسود بيئة العمل وضمان مشاركة هؤلاء النساء والفتيات في هذه الإجراءات. وفي الواقع، فإن غالبية هذه المساعي، على الرغم من محدوديتها، لا تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة باعتبارهن مجموعة، بل تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة أو النساء بصفة عامة. وتكمن أهمية استخدام النموذج الذي طورته رابطة الخدمات التطوعية فيما وراء البحار لشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات التنمية في أنه يستهل عمله على مستوى السياسات ويتعامل مع مكوناتها وعناصرها باعتبارها وحدة واحدة لا تنفصم عراها.

وحتى بالنسبة إلى المؤسسات التي توظف أشخاص ذوي الإعاقة، فليس هناك من سياسة ممنهجة أو واضحة تعنى بإدخال التعديلات المعقولة التي تتواءم مع احتياجات هؤلاء الأفراد، بل يتم التعامل معهم على أساس كل حالة على حدة في العادة. وهذا هو الحال أيضًا فيما يتصل بالتفاعل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة وإمكانية وصولهن إلى هذه المؤسسات، حيث لا يؤخذ هؤلاء النسوة والفتيات والعقبان التي يواجهنها في عين الاعتبار في برامج تلك المؤسسات وسياساتها.

وتبدو المواقف التي تحملها النساء والفتيات ذوات الإعاقة تجاه منظمات المجتمع المدني سلبية



في عمومها. ففي هذا السياق، أفصحت المشاركات في المجموعات المركزة عن المعوقات التي تواجههن في الوصول إلى هذه المنظمات في الحالات التي يسعين فيها إلى الحصول على الخدمات التي تقدمها، ناهيك عن شعورهن بالتجاهل من جانبها. وينسحب هذا الأمر على العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات المباشرة إلى الأفراد ذوي الإعاقة، حيث لا تعمل هذه المؤسسات على معالجة مسألة الوصول إليها على الرغم من أنه يُتوقع منها أن توفر الإمكانية لهؤلاء الأفراد للقدوم إليها والتواصل معها. وفضلاً عن ذلك، تشعر بعض النساء اللواتي يشاركن في عضوية مؤسسات المجتمع المدني / منظمات المرأة بأن الإعاقة ليست مدرجة على برامج عمل هذه المؤسسات، وأنها لا تشكل سوى قضية ثانوية فيها. وفي هذا المقام، تشير نتائج المسح الميداني إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يشعرون بالإقصاء من النشاطات والسياسات التي تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، حيث عبّرت 74,5% من المشاركات في المجموعات المركزة عن شعورهن بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غير مدرجات في برامج تلك المؤسسات وسياساتها بصورة عامة. ويبرز هذا الانطباع ضرورة العمل على الارتقاء بالعلاقات مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وهو ما تؤيده الدراسات والأدبيات ذات الصلة التي ترى بأن غياب السياسات التي تراعي قضايا الإعاقة ترسخ إقصاء هؤلاء النساء والفتيات من البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسات المعنية.

كما تبين نتائج المسح بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يفتقرن إلى المعلومات أو الوعي والمعرفة بالمؤسسات الحقوقية، حيث أشارت 52% من المشاركات إلى أنهن لا يملكن أي معلومات عن منظمات المرأة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك بالمقارنة مع 67,3% في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وصرحت 74,3% من المبحوثات في المخيمات الفلسطينية في لبنان بأنهن لا يعرفن أي شيء عن مؤسسات حقوق الإنسان مقابل ما نسبته 55,7% في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأشارت المجموعات المركزة التي شاركت فيها النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى أن افتقارهن إلى الوضع القانوني المؤسسي الذي تمنحه وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية يحول دون حصولهن على الخدمات التي يحتجن إليها. وفي الواقع، يعتمد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان على وكالة الغوث (الأونروا) واللجان الشعبية العاملة في

المخيمات في تأمين احتياجاتهن من الخدمات. وفي المقابل، لا تعمل معظم المؤسسات الحقوقية والمنظمات النسوية المحلية على تعزيز حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة. فضلاً عن ذلك، أشار عدد ليس بالقليل من المشاركات في المجموعات المركزة إلى أنهن قدمن الشكاوى ضد بعض المؤسسات بسبب معاملتها للنساء والفتيات ذوات الإعاقة والمنهجية التي تتبعها تجاههن.

وعادةً ما تكتسب النساء والفتيات ذوات الإعاقة المعرفة بشأن المنظمات المذكورة من خلال الزيارات الميدانية التي ينفذها ممثلو المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة إلى منازلهن. وفي العادة، تمتع النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن رفع الشكاوى إلى تلك المؤسسات خوفاً من ردودها ومن الإحجام عن فعل أي شيء بخصوص شكاواهن. وعلاوةً على ذلك، تشعر هؤلاء النساء والفتيات بأنهن يفتقرن إلى هيئة رسمية يستطعن إطلاعها على مواطن قلقهن وشكاواهن بسبب غياب هيكلية وطنية فلسطينية في أماكن إقامتهن.

وتقول العديد من النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن مؤسسات حقوق الإنسان لا تضطلع بدور فاعل أو أنها مغيبّة عنهن وعن احتياجاتهن. وليس من الواضح بالنسبة إلى هؤلاء النسوة والفتيات ما هو الدور الذي تؤديه تلك المؤسسات في المجتمع، ناهيك عن غياب ثقتهن في عملها وفي الخدمات التي تقدمها.

كما أشارت النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى أنهن يواجهن التمييز أو التحديات في الحالات التي يتقدمن فيها للشكوى، وأنهن يملن إلى طلب المساعدة من أسرهن، بدلاً من المؤسسات الحقوقية. وفضلاً عن ذلك، ترى النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأنه من الصعب على المرأة أن ترفع شكاواها، وأن هذا الأمر أصعب بكثير على المرأة أو الفتاة التي تعاني من الإعاقة.

«أخذتني صديقتي مرةً إلى إحدى مؤسسات حقوق الإنسان لكي أقدم شكوى لأن زوجي كان يضرّني. ولكنني لم أقدم الشكوى لأنني كنت خائفةً من أنه سيقبطني إذا عرف ذلك»  
مشاركة في إحدى المجموعات المركزة، قطاع غزة

وتضطلع المعيدات والقيود التي تفرضها المواقف التي يحملها المجتمع تجاه النساء والفتيات

ذوات الإعاقة بدور مهم في تحجيم تفاعلهم مع المؤسسات الحقوقية، بل يغيب عن بال المجتمع أن هذا التفاعل يفضي إلى تحقيق النتائج المنشودة لتلك النسوة والفتيات. وقد عبّرت المشاركات في المجموعات المركزة عن هذه المعضلة، حيث شددن على أهمية ضمان سلامتهن والإحجام عن ذكر أسمائهن في الحالات التي يتواصلن فيها مع المؤسسات الحقوقية.

وقد أشار ما يقرب من 90% من المبحوثات إلى أنهن لا يملكن أي معلومات بشأن المؤسسات الحقوقية والأدوار التي تؤديها. وبالإضافة إلى ذلك، صرحت 74% من المشاركات في المسح في الضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية في لبنان بأن أسرهن لا تسمح لهن بالتواصل مع هذه المؤسسات، وذلك بالمقارنة مع 64% من المبحوثات في قطاع غزة. وتشير حوالي 80% من المشاركات في المسح إلى أنهن يواجهن مواقف سلبية من جانب تلك المؤسسات نتيجةً لكونهن أشخاص ذوي إعاقة. وعلاوةً على ذلك، تشتمل القيود الأخرى التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة على غياب ثقتهن في المؤسسات الحقوقية، وافتقار هذه المؤسسات إلى الوعي والمعرفة بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وعدم وعي هؤلاء النساء والفتيات أنفسهن بحقوقهن، ناهيك عن انعدام قدرتهن على الوصول إلى تلك المؤسسات والصعوبات التي يواجهنها في استخدام وسائل المواصلات والخوف من المجتمع. وفي سياق إجابتهم عن سؤال حول المعوقات التي تفرض أكبر قدر من التحديات أمامهن، رأَت النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن الافتقار إلى المعلومات وارتفاع التكاليف المالية والخوف من المجتمع هي من أعظم التحديات التي يعانين منها.

### 5-3- الاتجاهات والانطباعات لدى النساء والفتيات ذوات الإعاقة تجاه أدوار

#### مؤسسات المجتمع المدني

يسعى المسح الذي أجريناه في سياق العمل على إعداد هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الأدوار التي ترغب النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن ترى مؤسسات المجتمع المدني تؤديها فيما يتصل بحقوقهن. وقد طُلب إلى المشاركات أن يجبن عن أسئلة تتعلق بالمؤسسات التي يعتقدن بأنه يجب عليها أن تركز على قضايا وحقوق بعينها. وتشتمل الخيارات التي طُرحت في هذا السياق على المنظمات النسوية، والمؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة، ومؤسسات حقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والشرطة، ووكالة الغوث (الأونروا)، والقضاء الشرعي والقضاء المدني.

وفي هذا المقام، ترى النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن العمل على رفع مستوى الوعي العام يقع ضمن نطاق اختصاص مؤسسات حقوق الإنسان (8, 33% في الضفة الغربية، و37% في قطاع غزة، و7, 60% في المخيمات الفلسطينية في لبنان). كما ترى 3, 33% من النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة و7, 24% في المخيمات الفلسطينية في لبنان بأن هذا الدور يجب أن يقع على عاتق المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة. كما تعتقد المبحوثات بأن مؤسسات الإعاقة تضطلع بدور رئيسي في تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من التواصل مع المؤسسات الأخرى (35% في الضفة الغربية، 36% في قطاع غزة و43% في لبنان)، وهو ما يعكس نظرتهم تجاه هذه المؤسسات باعتبارها الجهات الرئيسية التي تقدم الخدمات لهن وتمثلهن. ويُنظر إلى المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة باعتبارها تضطلع بدور رئيسي في مساعدة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الحصول على فرص العمل والتعليم والعمل مع منظمات المجتمع المدني نحو الارتقاء بمستوى وصولهن إليها وتواصلهن معها. وفي هذا السياق، عبّر أقل من 10% من المشاركات في المسح عن رأيهن بأن المنظمات النسوية تضطلع بالدور الرئيسي في حمايتهن من العنف. ويوافق العديد من ممثلي المؤسسات الحقوقية على الدور الذي تؤديه المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة في هذا المضمار. وبينما يحتل دور مؤسسات الإعاقة أهمية محورية بالنسبة إلى حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، فقد يفضي النظر إلى الإعاقة باعتبارها قضية تنحصر المسؤولية عنها في هذه المؤسسات إلى خلق المزيد من العقبات والقيود أمام تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومراعاتها ومأسستها.

وفضلاً عما تقدم، عبرت النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن شعورهن بأن العديد من المؤسسات التي يُفترض بها أن تقدم الخدمات لهن لا تفعل ذلك على أرض الواقع، كما أنهن لا يعلمن شيئاً عن هذه الخدمات بصفة عامة.

وقد سعينا في المقابلات التي أجريناها مع المؤسسات المذكورة أن نقيّم مدى شمول النساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامجها وسياساتها وإجراءات عملها. كما عملنا على تقييم إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على وظائف لدى هذه المؤسسات، وما إذا كان موظفوها قد سبق لهم أن تلقوا التدريب على التعامل مع قضايا الإعاقة، وما إذا جرى التشاور مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشأن شمولهن في تلك المؤسسات وما إذا تم تنفيذ التدخلات التي ترمي إلى

إدماجها فيها.

وتتطلع بعض المؤسسات التي أجرينا المقابلات مع ممثليها بدور رسمي في التعاون مع الحكومة. ومن هذه المؤسسات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

وتشترك جميع المؤسسات التي قابلناها تقريباً في وجهة النظر التي تقول بأنه يجب الارتقاء بمستوى التعاون الحالي بين المؤسسات المعنية، بالإضافة إلى التعاون بينها وبين الدوائر الحكومية. وبموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُعتبر هذا المحور ضرورياً من أجل تحقيق التغيير الإيجابي في الممارسات المعتمدة في معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة والتفاعل معهم.

#### 5-4-1- مؤسسات حقوق الإنسان

في الوقت الذي تنفذ فيه معظم مؤسسات حقوق الإنسان، التي أجرينا المقابلات معها، بعض النشاطات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، فما تزال الإجراءات والتدخلات التي تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصورة مباشرة محدودة وقاصرة. كما تقيب عن هذه المؤسسات الإستراتيجيات أو السياسات التي تعنى بقضايا الإعاقة. وتركز غالبية مؤسسات حقوق الإنسان التي قابلناها على مراقبة وضع حقوق الإنسان، وإجراء الأبحاث، وتنظيم البرامج الإعلامية وتقديم الخدمات القانونية في ميدان حقوق الإنسان. وتنظر هذه المؤسسات إلى قضية الإعاقة على أنها جزء من حقوق الإنسان بصفة عامة. ومع ذلك، فلا يخفى قصور الإجراءات التي تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤسسات حقوق الإنسان وتواصلهم معها ومشاركتهم فيها وفي برامج عملها. كما يركز عدد من مؤسسات حقوق الإنسان على القضايا السياسية والتأثير في السياسات على المستوى الدولي. وتسود بين هذه المؤسسات نظرة ترى بأن الإعاقة هي بمثابة موضوع متخصص ينبغي للمؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة أن تستهدفها وتتكفل بها. وعلاوة على ذلك، تشير مؤسسات حقوق الإنسان إلى أنها تتلقى الشكاوى المتصلة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وحقوقهن. وعادةً ما تُحال هذه الشكاوى إلى الجهات الرسمية للتعامل معها، حيث تحقق

تلك الشكاوى الغاية التي يصبوا إليها أصحابها في بعض الأحيان.

«حاولت فتاة لديها شلل أن تلتحق بالمدرسة، ولكن رفضت المدرسة قبولها بسبب إعاقتها. وقد اتصلنا بالمدرسة والجهات الرسمية وتمكنّا من إعادة هذه الفتاة إلى المدرسة.»

مقابلة، 2 كانون الأول / ديسمبر 2012، خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الانسان، قطاع غزة

وتشير المشاركات في المسح إلى أنهن لا يضعن ثقتهم في مؤسسات حقوق الإنسان، وخصوصاً فيما يتصل بالقضايا المتعلقة باحتياجاتهن كنساء وفتيات ذوات إعاقة. وفي هذا السياق، اتفقت 77٪ من المبحوثات في الضفة الغربية أو اتفقن إلى حد ما على أن مؤسسات حقوق الإنسان لا تأخذ حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة في عين الاعتبار، وذلك بالمقارنة مع 76٪ في قطاع غزة و70٪ من اللاجئات القاطنات في المخيمات الفلسطينية في لبنان.

كما أشارت المؤسسات الحقوقية إلى المشاكل التي تواجهها بسبب تعطل انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني، مما يفرز المشاكل المتصلة بصياغة قوانين الإعاقة ومتابعة العمل على إنفاذها.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة يفتقرن إلى الوعي والمعرفة بالدور الذي تضطلع به مؤسسات حقوق الإنسان.

وفي هذا الجانب، تقر مؤسسات حقوق الإنسان بالمشاكل التي تواجهها في تنفيذ الأدوار الموكلة إليها. فعلى مستوى الحكومة، تتعرض حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للإهمال، وما تفتأ المؤسسات الحكومية تتذرع بأن الموارد المالية تشكل عائقاً يحول بينها وبين الاهتمام بقضايا الإعاقة. كما يُنظر إلى غياب الوعي القانوني بهذه القضايا في أوساط المجتمع الفلسطيني بعمومه على أنه يسهم في تهميش الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفيما يتصل بقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المؤسسات الحقوقية والتواصل معها، يخصص عدد قليل من هذه المؤسسات مداخل خاصة لمستخدمي الكراسي المتحركة

والأشخاص ذوي الإعاقة الحركية للدخول إليها، غير أن هذه المداخل لا تُستخدم في العادة. وفي إحدى الحالات، كان المدخل المخصص للأشخاص من مستخدمي الكراسي المتحركة في إحدى المؤسسات مغلقاً. وفي هذا المقام، أشار ما يقرب من 25٪ من المشاركات في المسح إلى أنهن لا يملكن أي معلومات عن مؤسسات حقوق الإنسان ولا عن الدور الذي تؤديه.

وكانت جميع مؤسسات حقوق الإنسان التي أجرينا المقابلات معها تقريباً قد أصدرت تقارير متنوعة حول الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهن، بما في ذلك برامج إعلامية حول الإعاقة. كما سبق لبعض هذه المؤسسات أن نظمت ورشات العمل والدورات التدريبية حول هذه القضية. وتنتشر هذه الظاهرة في أوساط مؤسسات حقوق الإنسان على نحو يفوق المنظمات النسوية. وبينما تنظم المؤسسات الحقوقية عدداً من ورشات العمل التدريبية التي تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة وحقوقهن بصورة مباشرة، فإن هذه النشاطات لا تشكل جزءاً من سياسة أو إستراتيجية عامة تعنى بقضايا الإعاقة، وإنما تمثل محوراً من محاور حملات التوعية القانونية التي تستهدف المجموعات المهمشة.

وفيما يتعلق بالشكاوى، يعتمد عدد من مؤسسات حقوق الإنسان، التي أجرينا المقابلات معها، نظاماً لتلقي الشكاوى ومتابعتها من الناحية القانونية. وفي هذا السياق، تشير هذه المؤسسات إلى طائفة من العراقيل التي تواجهها في متابعة الشكاوى، بما فيها المعوقات المجتمعية والأسرية التي تمنعها من تنفيذ تدخلاتها في القضايا الحساسة على وجه التحديد، بالإضافة إلى غياب المتابعة على المستوى الرسمي والخوف من رفع الشكاوى والافتقار إلى الوعي بالحقوق. وتتلقى هذه المؤسسات الشكاوى المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة، حيث تستلمها من هؤلاء النسوة والفتيات أنفسهن في بعض الحالات ومن خلال المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة في حالات أخرى. كما تقدم بعض مؤسسات حقوق الإنسان خدمات الاستشارات القانونية وتعيّن محامين للعمل على متابعة بعض الشكاوى. وفي هذا السياق، عبّرت النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن شعورهن بأن الوساطة والمحسوبة المنتشرة في مجتمعاتهن تسهم في منعهن من رفع شكاواهن، وهو ما يزعزع ثقتهن في أنظمة الشكاوى والتظلم.

وقد قدمت ثلاث مشاركات من الضفة الغربية شكاوى إلى مؤسسات حقوق الإنسان. وكانت اثنتان من هذه الشكاوى تتعلقان بقضايا الوصول إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية،

بينما اتصلت الشكاوى الثالثة بامتناع مؤسسة عن الرد على طلب قدمته إليها امرأة ذات إعاقة. وقد عبرت إحدى المشاركات عن رضاها بعدما وجدت أن شكاوها حظيت بما يلزم من العناية اللازمة. وفي المقابل، أشارت المشاركات اللواتي قدمن شكاواهن إلى مؤسسات حقوق الإنسان عن الصعوبة التي واجهتهن في الحصول على المعلومات حول الإجراءات المتبعة في تسجيل الشكاوى ومقابلة الموظفين ذوي الصلة في المؤسسات المعنية. ولم يسبق لأي من المشاركات في المجموعات المركزة التي نُظمت في قطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان أن تقدمن بأي شكاوى إلى مؤسسات حقوق الإنسان.

وفي هذا المقام، نظمت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان - وهي هيئة رسمية أُنشئت في العام ١٩٩٣ بموجب مرسوم رئاسي وتتولى مراجعة التشريعات ومتابعة تنفيذها وتقديم الاستشارات بشأن المسائل المرتبطة بالالتزام بمعايير حقوق الإنسان - الدورات التدريبية لموظفيها في مجال التعامل مع قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أشارت الهيئة، في المقابلة التي أجريناها معها، إلى وجود اتجاه في طبيعة الشكاوى المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، حيث ترتبط هذه الشكاوى في العادة بإقصائهم من فرص العمل والخدمات الصحية وحرمانهم من الحركة والوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية. وقد أفضى هذا الواقع بالهيئة إلى الشروع في إجراء تحقيق وطني حول مسألة حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل. وتعمل الهيئة في هذه الآونة على مراجعة الشكاوى التي تقدّم إليها في ذات الوقت الذي تعقد فيه المقابلات مع المسؤولين الحكوميين من أجل معالجة القضايا الرئيسية التي تثيرها تلك الشكاوى والتظلمات. وتضم اللجنة الاستشارية للتحقيق الوطني الذي تُجريه اللجنة ممثلات عن النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

وفي هذا الإطار، تشدد النساء والفتيات ذوات الإعاقة على أهمية أن تقوم مؤسسات حقوق الإنسان بالتعريف عن نفسها في أوساط المجتمع وأن توضح نوع الخدمات التي تقدمها. كما تدعو هؤلاء النساء والفتيات تلك المؤسسات إلى التأكد من أن برامجها وخدماتها تتسم بالفعالية والكفاءة ومن أنها تتابع تنفيذها على الوجه المطلوب.



## الحالة الأولى:

قدمت سيدة ذات إعاقة طلباً للحصول على وظيفة معلمة، ولكن الجهة المعنية أخبرتها بأنها غير مؤهلة للتدريس حتى دون أن تنظر في أوراقها، وذلك على الرغم من أن إعاقتها لا تؤثر على أدائها في هذه الوظيفة. وبعد ذلك، تقدمت هذه السيدة بشكوى إلى إحدى منظمات حقوق الإنسان المحلية. وقد قدمت هذه السيدة شكواها من خلال استبيان عبأته عند باحث يعمل لدى تلك المنظمة.

ورفع الباحث الشكوى إلى الفرع المحلي لإحدى منظمات حقوق الإنسان وحاولت أن تتواصل مع الباحث المعني في تلك المنظمة من أجل متابعة هذه القضية. وظلت المنظمة المذكورة تخبر السيدة بأن قضيتها قيد المتابعة، وأنها ستخطرها بالرد في حال التوصل إلى أي نتيجة بشأنها. وقد استغرق النظر في هذه الشكوى سنة كاملة دون أن تتلقى أي رد عليها، بحيث لم تعد هذه السيدة ذات الإعاقة تتصل بالمؤسسة لمتابعة مظلمتها.

## الحالة الثانية:

تقدمت سيدة لديها إعاقة بصرية من إحدى قرى الضفة الغربية بطلب لشغل وظيفة معلمة. ومع مرور الوقت، شعرت هذه السيدة بأنه جرى إقصاؤها من التنافس النزيه على هذه الوظيفة وطلبت مقابلة أحد المسؤولين، الذي رفض مقابلتها. وبعد ذلك، استشارت هذه السيدة إحدى المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة في مكان إقامتها، ولكن هذه المؤسسة أخبرتها بأنها لا تستطيع أن تقدم المساعدة لها في قضيتها. ثم أثارت السيدة الذات إعاقة مشكلتها على إحدى محطات الإذاعة المحلية وناقشتها معها. واتصل المسؤول الذي رفض مقابلتها بالبرنامج الإذاعي وهي على الهواء، وقال بأنه لم يكن يرغب في توظيف شخص لديه درجة الإعاقة مثل درجة إعاقتها. وبعد ذلك، رفعت هذه السيدة شكوى إلى إحدى منظمات حقوق الإنسان وحاولت أن تتابعها، غير أنها لم تحصل قط على رد حول وضع شكواها. وتفكر هذه السيدة حالياً في طرق تمكّنها من متابعة شكواها، مع العلم بأن هذه القضية تعود في تاريخها إلى العام 2012.

## 5-4-2- المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة

تتفاعل النساء والفتيات ذوات الإعاقة مع المؤسسات العاملة في قضايا الإعاقة تفاعلاً كبيراً. ففي هذا السياق، تشترك 42% من المبحوثات في الضفة الغربية وقطاع غزة في عضوية الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة (51% في الضفة الغربية و7,30% في قطاع غزة). ويجري العمل في هذه الآونة على إنشاء فرع لهذا الاتحاد في لبنان، حيث انضمت إلى عضويته 10% من المبحوثات في المخيمات الفلسطينية. ويضطلع الاتحاد بدوره في توفير التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المشاركة في عضويته بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى. ومن الأهمية أن نشير في هذا المقام إلى أن ما لا يتعدى 9% من المشاركات في المسح صرحن بأنه لم يسبق لهن أن سمعن بالمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة. وتعتبر النساء والفتيات ذوات الإعاقة على وعي أكبر بهذه المؤسسات إذا ما قارنناها بمنظمات المرأة ومؤسسات حقوق الإنسان، وهو ما يؤكد على وجهة النظر السائدة التي ترى مؤسسات الإعاقة باعتبارها المؤسسات الرئيسية التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، عبّرت 59,1% من المشاركات عن شعورهن بأن المؤسسات العاملة في قضايا الإعاقة تمارس التمييز تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة. وتعزز هذا الشعور الأدبيات والدراسات ذات الصلة التي وجدت أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالباً ما يتعرضون للإقصاء أو التمييز من جانب حركة الإعاقة، حيث يتم التعامل معهم باعتبارهم مجموعة متجانسة. ولا تستهدف مؤسسة واحدة من جملة المؤسسات التي قابلناها النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصورة مباشرة في عملها، بحيث توفر لهن خدمات التمكين كالتدريب وبناء القدرات. وحسب ما جاء في المقابلات التي أجريناها مع المنظمات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان، يُنظر إلى المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة على أنها تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم. وتحظى النساء بالتمثيل في الانتخابات التي يُجريها الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مكاتبه الفرعية، كما يحظين بالتمثيل في مجلس إدارته. وفضلاً عن ذلك، يشترك الاتحاد في عضوية عدد من اللجان المعنية بالمرأة في الحكومة، ومنها لجنة تشغيل المرأة في وزارة العمل. ومع ذلك، عادةً ما يحيل الاتحاد الشكاوى التي يرفعها الأشخاص ذوو الإعاقة إلى الجهات المعنية. وفي هذا السياق، أشار ممثل الجمعية الوطنية للتأهيل في قطاع غزة في المقابلة

التي أجريناها معه إلى أن مؤسسته اجتمعت مع منظمات نسوية أخرى، حيث تبين أن عدة منظمات منها لا تشمل النساء والفتيات ذوات الإعاقة في برامجها لأنها تعتقد بأن هذا العمل يقع على عاتق المؤسسات العاملة في قضايا الإعاقة. وفضلاً عن ذلك، تشير نتائج المسح إلى أن ثلاث مشاركات قدمن شكواهن إلى مؤسسات الإعاقة في الضفة الغربية. وفي المقابل، لم تقدم أي امرأة أو فتاة لديها الإعاقة أي شكوى إلى مثل هذه المؤسسات في قطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد عبّرت المشاركات الثلاث عن رضاهن عن أخذ شكواهن على محمل الجد.

كما عبرت النساء والفتيات ذوات الإعاقة عن شعورهن بأن العديد من المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة لا تعمل على تمكينهن على أرض الواقع، بل تقوم باستغلالهن من خلال الاستفادة من عضويتهم فيها. ولا تأخذ هذه المؤسسات إسهامات هؤلاء النسوة والفتيات وآرائهن ووجهات نظرهن على محمل الجد. كما ترى النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأن المؤسسات المذكورة لا تعترف بالمعيقات الفريدة والإضافية التي تواجههن، وبالتالي فهن يتعرضن للتمييز داخل حركة حقوق الإعاقة.

### الحالة الثالثة:

أشارت سيدة ذات إعاقة في مقابلة أجريناها معها إلى أن الكثير من النساء والفتيات ذوات الإعاقة ينتابهن الخوف عندما يتواصلن مع المؤسسات الصغيرة التي تعمل في قضايا الإعاقة لأنها لا تأخذ شكواهن على محمل الجد ولا تتخذ القرارات بشأنهن على أساس الشراكة معهن. كما أشارت هذه السيدة إلى أن إحدى صديقاتها كانت هي المرأة الوحيدة التي تنتسب لعضوية لجنة معنية بالإعاقة، ولكن لم يسبق أن سُمع صوتها فيها، حيث كان نظراؤها من الأعضاء الذكور يفوقونها في العدد ويفترضون بأنها ستبني نفس الموقف الذي يتبنونه في جميع الأحوال (مقابلة عبر الهاتف، سيدة ذات إعاقة، 3 نيسان/أبريل 2013).

### 5-4-3- المنظمات النسوية

تقدم المنظمات النسوية التي أجرينا المقابلات معها مجموعة متنوعة من الخدمات للنساء في التجمعات السكانية الفلسطينية، بما فيها القروض أو المنح الصغيرة، وحملات التوعية، وبرامج

بناء القدرات، والمشاركة السياسية، وخدمات الاستشارات القانونية، والبيوت الآمنة، والأبحاث والبرامج الإعلامية. ومن الأهمية أن نلاحظ في هذا السياق بأنه يبدو أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالباً ما يتعرضن للإقصاء من البرامج التي تنفذها منظمات المرأة. كما أن هذه المنظمات لا تنفذ سوى عدد محدود من البرامج التي تستهدف النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصورة مباشرة. وفضلاً عن ذلك، تشير الأدبيات والدراسات ذات الصلة إلى احتمالية إقصاء هؤلاء النسوة والفتيات من الحركة النسوية كذلك. وكما هو الحال بالنسبة إلى مؤسسات حقوق الإنسان، لا تبذل المنظمات النسوية المساعي الشاملة التي تكفل مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة فيها، وذلك بالاستناد إلى الافتراض العام الذي يرى بأنهن يواجهن معيقات وقيوداً تشبه تلك التي تواجهها النساء بعمومهن. وفي إحدى المقابلات، عبرت مديرة إحدى المنظمات النسوية عن الخجل من هذه المسألة، لأن منظمات المرأة تقع تحت التزام يملئ عليها تمثيل جميع النساء بصرف النظر عن الفروقات والاختلافات القائمة بينهن. وتستهدف بعض البرامج التي تنفذها هذه المؤسسات النساء والفتيات ذوات الإعاقة، كما تعمل بالتنسيق مع المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة. ومع ذلك، تُعتبر هذه الجهود محدودة في نطاقها ولا تشكل جزءاً من إستراتيجية أو سياسة عامة. وفي هذا السياق، عبرت 3, 50% من المشاركات في المسح عن شعورهن بأن المنظمات النسوية لا تدرج قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة على برامج عملها، ويبدو أن العديد من هذه المؤسسات لا يبذل الجهود الحقيقية لتحسين هذا الوضع وتصويبه.

وفضلاً عن ذلك، أشار ما يقرب من 30% من المبحوثات إلى أنه لم يسبق لهن أن سمعن بوجود أي مؤسسة من المؤسسات النسوية.

ومع ذلك، تشارك النساء والفتيات ذوات الإعاقة في النشاطات الخاصة بالنساء، حيث يشارك حوالي نصف المشاركات في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان في مثل هذه النشاطات. كما يشارك نصفهن تقريباً في النشاطات المرتبطة بحقوق النساء ذوات الإعاقة.

ولا تشهد غالبية المنظمات النسوية التي أجرينا المقابلات معها إلا قدرًا ضئيلاً من التفاعل مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة باعتبارهن جماعة. ومع ذلك، تتفاعل هذه المؤسسات مع النساء والفتيات ذوات الإعاقة بصفتهن أفراداً أو من خلال بعض البرامج أو النشاطات المحددة التي تستهدفهن.

وفي هذا الإطار، يقدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي الحماية للنساء من العنف بالتعاون مع مؤسسة الشرطة ووزارة الشؤون الاجتماعية. ولا تقدم الكثير من النساء والفتيات ذوات الإعاقة الشكاوى إلى هذا المركز على الرغم من أنه يوظف نظاماً للتعامل مع الشكاوى والتظلمات. وفضلاً عن ذلك، فلا تصل النساء إلى البيت الآمن الذي يشغله المركز.

«في إحدى المرات، لم تتمكن من توفير خدمة البيت الآمن لإحدى النساء من ذوات الإعاقة لأنه لم يكن موثماً بعد. ومع ذلك، فنحن نعمل على شمول النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتنفيذ التدخلات المطلوبة.»

مقابلة مع روان عبيد، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، رام الله، الضفة الغربية.

ويتم توجيه النساء اللواتي يطلبن الحماية إلى المؤسسات المعنية بقضايا الإعاقة في بعض الحالات. وتجري في هذه الأونة مناقشة قضية النساء ذوات الإعاقة وتوفير الحماية لهن من العنف مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي سياق التجارب التي تخوضها النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللاتي يواجهن الإقصاء، فقد شرع مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مراجعة التشريعات المتصلة بالنساء، وهو في طور العمل على تشكيل مجموعة من النساء والفتيات ذوات الإعاقة بغية الوقوف على احتياجاتهن والعمل على شمولهن في هذه العملية. ومن جانب آخر، يبدو أن النساء مغيبات عن عملية مراجعة الإستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد المرأة، حيث يعتمد الموقف السائد توجهاً طبيياً أو خيرياً في التعاطي معهن.

وبناءً على ما تقدم، تتعرض النساء والفتيات ذوات الإعاقة للإقصاء من برامج العمل التي تنفذها المنظمات النسوية إلى حد بعيد. ولذلك، يجب الاعتراف بالقيود التي تحد من قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الوصول إلى هذه المنظمات والمشاركة في برامجها والاستفادة من الخدمات التي تقدمها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يشمل هذا الأمر تمكين هؤلاء النساء والفتيات من الوصول إلى المنظمات المذكورة والمشاركة في جميع برامجها وخدماتها.

## الحالة الرابعة:

سمعت سيدة ذات إعاقة وصديقتها بأن فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً لديها إعاقة ذهنية تتعرض للعنف على يد والدها وإخوانها. وحاولت السيدتان أن تجدا مكاناً آمناً لهذه الفتاة واتصلتا بإحدى المنظمات النسوية. غير أن هذه المنظمة صرحت بأنها لا تستطيع التصرف حيال هذه المسألة دون توصية توجّه إليها من وزارة الشؤون الاجتماعية. ونتيجة لذلك، عبرت السيدتان اللتان سعنا إلى التواصل مع المنظمة النسوية عن خيبة أملهما من القرار الذي اتخذته هذه المنظمة، حيث كانتا تعتقدان بأنها تقع تحت التزام يملي عليها تقديم المساعدة في تسويق قضية تلك الفتاة مع المؤسسات الرسمية على الأقل.

### 5-4-4- وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

تمثل وكالة الأونروا الجهة الرئيسية التي تقدم المساعدات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وفي العام 1992، أعدت الوكالة السياسات التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة بناءً على رؤية تنطوي على تنمية قدرات ذوي الإعاقة. وفي هذا الإطار، تقدم وكالة الأونروا خدمات التأهيل وبناء القدرات للأشخاص ذوي الإعاقة وتعمل على أساس من الشراكة مع اللجنة الفلسطينية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي هيئة تسويقية تتألف من عدد من المؤسسات الفلسطينية. وفي هذه الآونة، تعمل هذه المؤسسات من خلال الشراكات التي تعقدها فيما بينها على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المدارس. ولكن تم تأجيل تنفيذ هذا البرنامج إلى ما بعد إعادة بناء مخيم نهر البارد. وتشير نتائج المسح إلى أن مشاركتين فقط قدما شكواهن ضد مؤسستين من مؤسسات المجتمع المدني إلى وكالة الأونروا. وتعبّر إحدى هاتين المشاركتين عن رضاها عن الطريقة التي جرى بها التعامل مع شكواها، بينما أشارت كلتاهما إلى الصعوبة التي واجهتها أثناء تقديم شكواهن وشعرتا بأنهما واجهتا مواقف سلبية من الموظفين المعنيين في الوكالة تجاههن. وفي سياق مماثل، عبرت 64% من المشاركات عن شعور مشابه من النظرة السلبية التي ينظر بها العاملون في وكالة الأونروا تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

## 5-5- إستراتيجيات التدخل

يعتبر ما يربو على 90% من المبحوثات أن النقاط التالية تمثل إستراتيجيات مهمة للتدخل وأن من شأنها أن تعزز قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الوصول إلى المنظمات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان والجهات العاملة في قضايا الإعاقة:

- التأثير في السياسات التي تعتمدها المؤسسات الرسمية على نحو يفضي بها إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- تشكيل مجموعات الدعم والإسناد التي تختص بالتعاطي مع حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- إنشاء وحدات خاصة في مؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية، بحيث تركز في عملها على قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة وحقوقهن.
- ضمان مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في صياغة السياسات والبرامج.
- إعداد مواد التوعية وتعميمها ونشرها.
- إعداد برنامج تدريبي حول حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وطرحه على مختلف الأطراف المعنية.
- إعداد نظام مراقبة يشتمل على توثيق كافة المعوقات القانونية والبيئية والقيود التي تفرضها مواقف المجتمع وتحدها من قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الوصول إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والتواصل معها.
- الارتقاء بمستوى خدمات الاستشارات القانونية المقدمة إلى النساء والفتيات ذوات الإعاقة (بما فيها الخط الساخن والمكاتب الفرعية وغيرها).
- الارتقاء بمستوى خدمات الحماية من العنف عن طريق تطوير البيوت الآمنة

على نحو يتيح للنساء والفتيات ذوات الإعاقة الاستفادة من هذه الخدمات.

- تعزيز قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الوصول إلى المؤسسات القضائية من خلال الارتقاء ببرامج التأهيل وتقديم الاستشارات الضرورية التي ترمي إلى مساعدة هؤلاء النساء والفتيات.

وفي معرض إجابتهن عن أهم إستراتيجيات التدخل التي يرتئونها، رأَت المشاركات في المسح أن التأثير في السياسات التي تعتمدها المؤسسات الرسمية على نحو يفضي بها إلى إنفاذ حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات ذوات الإعاقة يُعدُّ من أهم إستراتيجيات التدخل التي يجب وضعها موضع التنفيذ. وبلغت نسبة المشاركات اللاتي أكدن على هذه الإستراتيجية 26٪ في الضفة الغربية و30٪ في قطاع غزة و44٪ في لبنان. كما أشارت المجموعات التحليلية إلى أن تشكيل مجموعات الإسناد المختصة في قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة وحقوقهن يُعتبر واحدًا من أهم إستراتيجيات التأثير في السياسات، وذلك بالنظر إلى ضرورة التواصل بين هؤلاء النسوة والفتيات من أجل الارتقاء بمستوى تنسيق الجهود المبذولة على هذا الصعيد.

## 6- الاستنتاجات

تتحمل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المسؤولية عن ضمان المساواة في الحقوق بين أفراد المجتمع. ويحتل هذا الأمر أهمية خاصة عند التعامل مع المجموعات المهمشة، من قبيل النساء والفتيات ذوات الإعاقة اللواتي يجب أن ينطوي شمولهن في المجتمع على الاعتراف بتجاربهن الفريدة. كما يجب أن تحتل إسهامات هؤلاء النسوة والفتيات موقعًا مهمًا في إجراءات التنمية الشاملة. وينبغي أن يُستهل هذا الأمر بالاعتراف بمختلف المعوقات التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة والعمل على معالجتها وتجاوزها بدءًا بالأسرة ومرورًا بمواءمة الأماكن العامة ومرافق البنية التحتية، ووسائل المواصلات، والمواقف السائدة تجاه قضايا الإعاقة، والأوضاع الاقتصادية، والحرمان من الحقوق والافتقار إلى الوعي أو المعلومات حول المؤسسات الحقوقية. ويجب في هذه الجهود أن تشمل الحكومة والمجتمع المدني بكافة أطرافه وشرائحه، كما يجب أن



تشمل الدعوة إلى سن القوانين الواضحة والشمولية التي تعترف بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتكفل الحماية لهن. ومن جملة القضايا الرئيسية التي أثارها عدد كبير من المؤسسات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة التي أجرينا المقابلات معهن أنهن يرغبن في رؤية مستوى أكبر من التعاون بين هذه المؤسسات نفسها وبينها وبين الحكومة. وفضلاً عن ذلك، فمن الواضح غياب شمول النساء والفتيات ذوات الإعاقة في المؤسسات، بما يشمل سياساتها، وذلك بسبب الافتقار إلى الإستراتيجيات التي تستهدف شمولهن بصورة تامة وكاملة فيها. وفضلاً عن ذلك، لا تصمم هذه المؤسسات برامجها على نحو يشمل هؤلاء النساء والفتيات. ولكي ترى هذه الغاية النور، يجب ضمان مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الإجراءات التي تطبقها المؤسسات المعنية من بدايتها، كما يجب تمكينهن من تقييم السياسات والإستراتيجيات التي تعتمدها هذه المؤسسات من وجهة نظرهن وتوحيد الجهود التي تبذلها المؤسسات المختلفة في هذا الإطار. وتشعر النساء والفتيات ذوات الإعاقة بأن الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني تضيّع أوقاتهم وأن هذه المؤسسات تعتمد منهجية ضعيفة في متابعة قضاياهن وأنها لا تبذل ما يكفي من الجهود التي ترمي إلى تعميم الوعي بالمعيقات التي تواجههن على مختلف جوانب حياتهن.

ويمكن تقسيم العقبات التي تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني إلى أربعة مواضيع رئيسية:

### 1- المعوقات الناجمة عن مواقف المجتمع:

- التمييز داخل الأسرة، بما يشمل ذلك من معاملة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على نحو يختلف عن معاملة أشقائهن.
- سيطرة الأسرة على القرارات والسلوك (حيث صرحت 74% من المبحوثات في الضفة الغربية والمخيمات الفلسطينية في لبنان بأن أسرهن لا تسمح لهن بالتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بالمقارنة مع 64% من المشاركات في قطاع غزة).
- المواقف التي يبديها المجتمع بعمومه، حيث تسهم في إقصاء النساء والفتيات

- ذوات الإعاقة وتحد من قدرتهن على الخروج إلى الحيز العام.
- تتسبب المواقف التي يبديها سائقو السيارات في تحجيم قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على استخدام وسائل المواصلات العامة.
- تحول المواقف التي يحملها موظفو المؤسسات تجاه النساء والفتيات ذوات الإعاقة بينهن وبين الحصول على الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات على قدم المساواة مع الآخرين. (وفي هذا السياق، عبرت 80% من المبحوثات عن شعورهن بأنهن يواجهن المواقف السلبية من جانب المؤسسات نتيجة لمجرد كونهن نساء وفتيات ذوات إعاقة).
- تقتصر النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى الوعي بحقوقهن، كما تقتصر المؤسسات والمجتمع بعمومه إلى الوعي والمعرفة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة وحقوقهن.

## 2- العقبات المؤسسية

- الافتقار إلى المعلومات حول المؤسسات والخدمات التي تقدمها والأدوار التي تضطلع بها (حيث صرح ما يقرب من 90% من المشاركات في المسح بأنهن لا يعرفن أي معلومات عن المؤسسات المعنية وأدوارها).
- ضعف مستوى الثقة في المؤسسات والخدمات التي تقدمها من جانب النساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- غموض الإجراءات وبطء العمل على تقديم الخدمات وغياب متابعة القضايا المتعلقة بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة.
- غياب السياسات الواضحة والشمولية التي تستهدف التعامل مع قضايا الإعاقة.
- غياب مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في تقييم الإمكانيات المتاحة لهن للوصول إلى المؤسسات أو البرامج أو الخدمات.

### 3- القيود المالية

- تحتاج الكثير من النساء والفتيات ذوات الإعاقة إلى وسائل مواصلات خاصة ومكلفة تيسر لهن الحركة والتنقل.

### 4- المعوقات البيئية

- غياب المواءمة والتسهيلات البيئية والمادية المناسبة للنساء ذوات الإعاقة في المؤسسات. فحتى المؤسسات التي تتواءم مبانيتها مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لا تحافظ عليها حسب المعايير المرعية.
- غياب المواءمة في الأماكن العامة وشبكات البنية التحتية والمواقف المخصصة لذوي الإعاقات وغير ذلك.
- غياب وسائل المواصلات العامة التي تستطيع النساء والفتيات ذوات الإعاقة الاستفادة منها.

### 6-2- التوصيات

نقترح التوصيات التالية من أجل الارتقاء بقدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية:

#### التوعية:

- إعداد حملات التوعية التي تستهدف أسر النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بحيث تركز على الدور الذي تستطيع هذه الأسر أن تضطلع به في تمكين بناتها من ذوات الإعاقة.
- إعداد حملات التوعية التي تساعد النساء والفتيات ذوات الإعاقة على معرفة حقوقهن والدور الذي تلعبه مختلف المؤسسات وتشجيعهن على الخروج إلى الحيز العام.

- إعداد حملات التوعية التي ترصد دور المؤسسات الحقوقية والمؤسسات الحكومية المختلفة.
- تشكيل فرق الإسناد التي تتألف من النساء والفتيات ذوات الإعاقة والمدافعين عن حقوقهن من أجل إتاحة الفرصة للارتقاء بمستوى التواصل بين هؤلاء النساء والفتيات أنفسهن وبينهن وبين أفراد الجمهور.

### شمول قضايا الإعاقة في المؤسسات

- شمول حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وقضاياهن في سياسات المؤسسات وإستراتيجياتها وفقاً للمنهج الذي يتعاطى مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي.
- التأكد من حصول موظفي المؤسسات على التدريب ورفع مستوى وعيهم بمناهج التعاطي مع قضايا الإعاقة من منظور حقوقي.
- إزالة المعوقات والقيود داخل المؤسسات، والتي تحد من قدرة النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الحصول على الخدمات التي تقدمها.
- شمول حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة وقضاياهن في تصميم البرامج التي تنفذها المؤسسات المعنية وتمكين هؤلاء النسوة والفتيات من تقييم تلك البرامج لضمان شموليتها وإدماجها فيها.
- ضمان مشاركة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في إعداد السياسات وتصميم البرامج وإجراءات المتابعة على نحو يعكس الوضع القائم ويعبر عنه.
- تعيين موظفين من ذوي الإعاقات بموجب أحكام القانون الفلسطيني بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الاعتراف بأن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يشكلون مجموعة متجانسة، وأنهم

بالتالي يواجهون أنواعاً مختلفة من المعوقات التي يجب التعامل معها وتجاوزها.

### التعاون بين المؤسسات:

- التأكد من أن المؤسسات الحقوقية على اختلافها تعتمد منهجيات واستراتيجيات موحدة تجاه قضايا النساء والفتيات ذوات الإعاقة وتعزيز التعاون بين هذه المؤسسات.
- التأثير في السياسات التي تعتمدها المؤسسات الرسمية على نحو يفضي بها إلى إعمال حقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

### إتاحة الفرص أمام النساء والفتيات ذوات الإعاقة:

- شددت المشاركات في ورشات العمل التحليلية على قضايا التوظيف والتعليم وعلى أهمية توفير فرص أفضل للنساء والفتيات ذوات الإعاقة بالتعاون مع الحكومة.
- تحديد وإزالة المعوقات التي تحول دون حصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة والوظائف.
- توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات الحقوقية والإقرار بأن القانون الفلسطيني بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يُلزم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باستيعاب عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يقل عن 5% من عدد العاملين فيها.

### خدمات الحماية

- توفير خدمات الاستشارات القانونية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة.

- توفير خدمات الحماية، من قبيل البيوت الأمنة التي يتاح لجميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة الوصول إليها والاستفادة منها وضمان سهولة استخدام مرافقها.
- العمل مع المؤسسات الرسمية من أجل ضمان تقديم الخدمات المطلوبة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة على جناح السرعة وعلى نحو يمكنهن من الاعتماد عليها.
- الإعلان عن كافة الخدمات التي تقدمها المؤسسات للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، مع الحرص على الإحجام عن ذكر أسماء المستفيدات منها وتوفير الحماية لهن.

## References

## المصادر

- About Us, The Independent Commission for Human Rights. , <<http://www.ichr.ps/en/2/2/251/About-Us-About-Us.htm>> [Accessed April 1st, 2013]
- Habib, Lina (1997). Gender And Disability: Women's Experiences In The Middle East. Oxford Atlantic Highlands, N.J: Oxfam Humanities Press distributor.
- M. Fine & A. Asch. (1989), Women With Disabilities: Essays In Psychology, Culture, And Politics, p.245-268
- Mitra, S. (2006), The Capability Approach and Disability, Journal of Disability Policy Studies, Vol. 16, No. 4, p. 236-247.
- Norad. (2012). Mainstreaming Disability in the New Development Paradigm Evaluation of Norwegian Support to Promote the Rights of Persons with Disabilities. Norad Website: <<http://www.norad.no/no/resultater/publikasjoner/evalueringer/publikasjon?key=389256>>. [Accessed on: 02 October 2012.]
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2011). People with Disabilities Survey 2011, Main Results Report. (Arabic).
- Jaeger, Paul T. (2008). Understanding Disability: Inclusion, Access, Diversity, and Civil Rights. Westport: ABC-CLIO.
- Khan, Mushtaq. (2004). State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation. London: Routledge Curzon.
- Lonsdale, Susan. (1990). Women And Disability: The Experience Of Physical Disability Among Women. Basingstoke: Macmillan Education.
- Fiduccia, Barbara, and Leslie R. Wolfe. (1999) Women and girls with disabilities defining the issues : an overview. Washington, DC: Center for Women Policy Studies and Women & Philanthropy.
- Lord, Janet E. (2007). Human rights. YES! Action And Advocacy On The Rights Of Persons With Disabilities. Minneapolis, MN: University of Minnesota Human Rights Center.
- Union of Palestinian Women Committees. <<http://www.upwc.org.ps/>> [Accessed April 1st, 2013]
- United Nations (2006). Convention on the Rights of Persons with Disabilities. New York, USA.
- Vision, Mission and Goals, Al Haq. Web. Accessed April 1st, 2013, <<http://www.alhaq.org/about-al-haq/vision-mission-and-goals>>

- VSO (2006). A Handbook on Mainstreaming Disability. [www.vso.org.uk/Images/](http://www.vso.org.uk/Images/)
- Disability\_DREAM-IT\_Mainstreaming\_Handbook\_tcm8-8411.pdf [Accessed on October 10th, 2012]
- VSO (2006). A Handbook on Mainstreaming Disability. [www.vso.org.uk/Images/Disability\\_DREAM-IT\\_Mainstreaming\\_Handbook\\_tcm8-8411.pdf](http://www.vso.org.uk/Images/Disability_DREAM-IT_Mainstreaming_Handbook_tcm8-8411.pdf) [Accessed on October 10th, 2012]
- Boylan, Esther. Women and disability. London: Zed Books, 1991. Print.
- World Bank. (2005) A Note on Disability Issue in the Middle East and North Africa. <http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Regions/MENA/MENADisabilities.doc> [Accessed on October 10rd, 2012].